

فعالية يوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
تنظيم جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية

البحرين ١١ نوفمبر ٢٠١٠

كلمة المتحدث الرئيسي عبدالنبي عبدالله الشعلة

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السعادة الدكتور حسن بن عبدالله فخرو، وزير الصناعة والتجارة  
صاحب السعادة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية  
السيد الفاضل عبدالحسن الديري، رئيس جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية  
أصحاب السعادة، أيها السيدات والسادة

يسرني أن أحييكم جميعاً وأن أضم صوتي إلى من سبقني بالإشادة والثناء على مبادرة منظمي هذه الفعالية التي تتطرق إلى موضوع أصبح الآن في غاية الأهمية بالنسبة لبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول، راجياً أن تكون هذه الخطوة الموفقة بداية لسلسلة من اللقاءات والمؤتمرات وورش العمل التي ستسلط المزيد من الأضواء على هذا القطاع النابض.

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تطوير النشاط الاقتصادي وتحقيق الإستقرار الإجتماعي على المستوى العالمي أخذت تتنامى وتتسع بوتائر متسارعة وبمظاهر ملموسة ونتائج محسوسة. ولقد بات أمراً مستقراً وثابتاً ما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة ودور محوري في تحقيق النمو وتحريك كافة جوانب التنمية المستدامة.

لقد أصبح نشاط هذه المؤسسات، وبشكل متزايد، من أكبر الأنشطة المولدة لفرص العمل، وأصبح نصيبها من حجم التصدير الكلي ومساهمتها في الإنتاج الصناعي والخدمي وفي الناتج المحلي الإجمالي تتسع بشكل ملحوظ في كافة الدول، المتقدمة منها والنامية والغنية والفقيرة على حد سواء.

ولذلك فقد إتجهت كافة الدول إلى الإهتمام بهذه المؤسسات وحمایتها وتبني برامج لدعمها ومساندتها وتخصيص صناديق لتمويلها وإنشاء مؤسسات ولجان ومنظمات لرعايتها بما في ذلك قيام بعض الدول بإنشاء وزارات خاصة ومعنية فقط بشؤون هذه المؤسسات تحت مسمى وزارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الصدد فإن موافقة حكومة مملكة البحرين على تأسيس الجمعية البحرينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل حوالي عشر سنوات ومبادرة وزارة الصناعة والتجارة بتشكيل لجنة مشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل تحت مظلة الوزارة، تأتي في هذا السياق.

وأود أن أؤكد في البداية وجود قناعة راسخة لدى قيادتنا الحكيمة وحكومتنا الرشيدة بأهمية هذه المؤسسات ودورها الريادي. فقد أكد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين رئيس مجلس التنمية الإقتصادية، لأكثر من مرة، عن عمق هذه القناعة عندما قال بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل محور القوة لإقتصادنا الوطني.

إن مساهمة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تنحصر في نطاق كل دولة على حده بل أصبح دور هذه المؤسسات يشكل العمود الفقري للإقتصاد العالمي وخشبة النجاة بالنسبة للدول الفقيرة الساعية إلى التخلص من براثن الفقر.

إن هذه المؤسسات تمتاز أيضاً بخصائص وإيجابيات عديدة أخرى منها الإنتشار المحقق لتوزيع جغرافي متوازن للأنشطة، ومرونتها ومقدرتها على الحركة والتكيف وكونها مفارخ للعصاميين ومنصات لإطلاق الطموحات والمبادرات وحاضنات للكفاءات وصقل المهارات ومنابع للإبتكارات والقدرات الخلاقة.

السيدات والسادة.. الأخوة والأخوات..

إنسجاماً مع الأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بذلت جهود حثيثة على المستوى العالمي لتحديد هوية هذه المؤسسات وتصنيفها والإتفاق على تعريف موحد لها إلى أن أصبح مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينطبق الآن على الشركات التي يقل عدد العاملين فيها أو حجم معاملاتها او موجوداتها عن مستوى معين. ويحدد هذا المستوى على أساس جملة من المعايير والمقاييس منها حجم السوق وقوة الإقتصاد ومستوى المعيشة وعدد السكان ونسبة التقدم التقني للدولة ونظامها الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن هذه المعايير تتفاوت وتختلف بفارق كبير من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى.

ففي ألمانيا، على سبيل المثال، وهي أقوى إقتصاديات أوروبا، فقد كان الحد الأعلى للعمالة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ٢٥٠ عامل أو موظف وفي بلجيكا كمثال آخر فإن هذا العدد ينخفض إلى ١٠٠ عامل.

إن هذا التفاوت في التطبيق بين دول المجموعة الأوروبية أدى في النهاية إلى قيام هذه المجموعة إلى اعتماد معيار موحد لتصنيف أو تعريف هذه المؤسسات، فأصبحت المؤسسات أو الشركات التي توظف عشرة عمال فأقل تسمى مؤسسات صغيرة جداً (MICRO ENTERPRISES) وأقل من ٥٠ عامل تسمى صغيرة وأقل من ٢٥٠ عامل تدرج في خانة المؤسسات المتوسطة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن المؤسسات الصغيرة هي التي توظف أقل من ١٠٠ عامل والمؤسسات المتوسطة هي التي توظف أقل من ٥٠٠ عامل.

وفي نيوزيلندا فإن الشركات التي توظف خمسة موظفين فأقل تعتبر صغيرة جداً، والتي توظف بين ٦ إلى ٤٩ موظف تسمى صغيرة ومن ٥٠ إلى ٩٩ موظف تعتبر مؤسسة متوسطة. وللتأكيد على ارتفاع عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبرى فإن عدد هذه الشركات في نيوزيلندا يبلغ ٣٥٠ ألف شركة في مقابل ١٦٠٠ شركة كبرى.

وفي كندا فقد قسمت المؤسسات الصغيرة إلى فئتين، الأولى العاملة في الإنتاج الصناعي وبعدد ١٠٠ عامل فأقل. والثانية العاملة في القطاع الخدمي وبعدد ٥٠ عامل فأقل. وأي مؤسسة في كندا يعمل فيها ٥٠٠ عامل فأقل تعتبر من فئة المؤسسات المتوسطة.

وفي كندا أيضاً فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الكلي GDP تبلغ ٤٥% وتستوعب ٦٠% من العمالة، وتستحوذ هذه الشركات على ما نسبته ٤٣% من المشتريات الحكومية، كما أنها تنتج ٦٠% من مقاولات الدولة.

وفي دول المجموعة الأوروبية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته ٩٩% من عدد الشركات العاملة في هذه الدول ويعمل فيها أكثر من ٦٥ مليون شخص في مختلف القطاعات، وحتى في هذه الدول المتطورة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الرئيسي للإقتصاد وهي التي تقف وراء عوامل الابتكار والمنافسة.

وعلى المستوى العالمي بأسره فإن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى ٩٩% من مجمل الشركات ومؤسسات الأعمال في العالم، وهي المولدة لما بين ٤٠% إلى ٥٠% من الناتج الإجمالي العالمي.

وبالنسبة للدول النامية أو الإقتصادات الناهضة، فإن الهند، التي حافظت خلال العامين الماضيين على نسبة نمو معدله بلغ حوالي ٧% حتى في مرحلة التراجع الإقتصادي الذي شهده العالم خلال تلك الفترة والذي لاتزال شعوب العالم تعاني من ترسباته ومخلفاته، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها لعبت دوراً أساسياً ومحورياً في المحافظة على نمو القطاع الصناعي بشكل خاص، حيث بلغت نسبة مساهمة هذه المؤسسات ٤٥% من الإنتاج الصناعي و ٤٠% من حجم الصادرات. ولقد تمكنت هذه المؤسسات في الهند من خلق أكبر عدد من فرص العمل والوظائف بتكلفة منخفضة نسبياً، وقد بلغ عدد العاملين في هذه المؤسسات ٦٠ مليون شخص موزعين على ٤٦ مليون مؤسسة وبكثافة إستيعابية للعمالة تقدر بأربع مرات أعلى من المؤسسات الكبرى.

وعلى الرغم من ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مساهمة وفعالية في تحريك النشاط الإقتصادي إلا أنها تشكل تحدياً صعباً بالنسبة لمعدي البحوث والدراسات ولجامعي الضرائب في بعض الدول حيث ان غالبيتها، في مثل تلك الدول، غير مسجلة وتنضوي تحت القطاع غير المنظم.

وفي البحرين فإن عدم تصنيف وإفراز وإبراز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود جهاز رسمي مستقل معني فقط بشئون هذه المؤسسات وغياب الصناديق المخصصة لدعمها وتمويلها قد يؤدي بالنتيجة إلى عرقلة نمو هذه المؤسسات بالشكل المؤمل.

ولذلك فقد آن الأوان لقيام الحكومة الموقرة بصياغة برنامج عمل يهدف إلى تسليط الضوء على هذه المؤسسات والإرتقاء بمستوى أدائها، وبهذا الصدد فإنني أقترح تشكيل مجلس مستقل تحت رئاسة وزير الصناعة والتجارة أو الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الإقتصادية على أن تكون مهمة هذا المجلس منحصرة في الإضطلاع بالأمور والمسائل المتعلقة بهذا القطاع بهدف الإرتقاء بمستوى أدائه وتوسيع رقعة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، على أن تكون على رأس قائمة أولوياته ما يلي:-

**أولاً:** وضع المقاييس والمعايير التي تحدد وتفرز وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفرق بين المؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة وتميز بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات.

وإذا جاز لي أن أساهم في تشكيل هذا البناء فإنني أقترح أن تكون المؤسسة الصغيرة هي التي توظف عشرة موظفين فأقل والمتوسطة هي التي توظف ما بين ١١ إلى ٥٠ موظف.

**ثانياً:** توفير مختلف أنواع التسهيلات والحوافز بما في ذلك تخصيص خط أو مسار سريع لتسهيل أو تذليل الإجراءات المتعلقة بتسجيل هذه المؤسسات وتجهيز حوض مركزي يوفر خدمات التدقيق والتطوير والتسويق والترويج والتصدير وغيرها وبغرض تمكين هذه المؤسسات من الإستفادة من هذه الخدمات وبكلفة منخفضة، إلى جانب إعداد الحاضنات المهنية لإنطلاق الأعمال الصغيرة المبتدئة.

**ثالثاً:** تأسيس صندوق خاص بهذه المؤسسات يتولى تقديم الدعم المالي اللازم لإنشاء ونمو مثل هذه المؤسسات مثل المنح والقروض الحسنة وتشجيع البنوك التجارية العاملة في البلاد على تقديم سلسلة من التسهيلات المصرفية لهذه المؤسسات مضمونة من قبل الدولة أو الصندوق الخاص على أن تكون مثل هذه التسهيلات ضمن حدود وأسقف متفق عليها وبتكاليف تشجيعية مناسبة.

وليس صحيحاً ما قد يردده البعض من أن تطبيق هذه الخطوة يتعارض مع أسس الإقتصاد الحر وروح المنافسة المفتوحة. فالواقع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم محركات وآليات الإقتصاد الحر، وان كافة الدول الرأسمالية تقدم مساعدات مالية سخية لمثل هذه المؤسسات. وقد نجح الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤخراً في إستصدار قانون من الكونغرس الأمريكي أقر بموجبه تخصيص مبلغ واحد وثلاثين مليار دولار أمريكي من الخزينة الأمريكية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة.

**رابعاً:** رصد عملية نشوء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد البحوث والدراسات وتوفيرها لهذه المؤسسات إلى جانب تمكين هذه المؤسسات من الإطلاع على تجارب الدول المتقدمة والدول الناجحة في هذا المجال والإستفادة منها.

**خامساً:** صقل عناصر الجذب بالنسبة للمستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة وإبراز عناصر الإستقطاب بالنسبة للكفاءات والمهارات للعمل فيها.

**سادساً:** مساعدة هذه المؤسسات على فهم وإستيعاب سياسات التوطين وعلى التفاعل الإيجابي مع أنظمة سوق العمل والتكيف معها بالإضافة إلى تأهيلها للإستفادة من برامج الدعم المتوفرة مثل البرامج التي تطرحها تمكين.

وفي الختام فإنني أتمنى لفعاليتكم هذه كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.